البنى المؤسساتية و التحول للقطاع الخاص في العراق*

أ.م. د فيصل أكرم نصوري الباحث حيدر حسن معن
كلية الادارة /والاقتصاد جامعة بغداد

المستخلص

يتطلب العمل الاقتصادي أيجاد بنى مؤسساتية ترسم الاستراتيجيات وتضع السياسات الاقتصادية العامة والوضوح في أهدافها المعلنة وأشراك جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية والمعنيين للبحث في جميع القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية وتحليلها لغرض تجديد طاقاتها وتحديد واجباتها ومسؤولياتها،على أن تترك الحرية الكاملة للقطاع الخاص في تكوين مؤسساته للقيام بواجباته الاقتصادية، ولهذا على البنى المؤسساتية تهيئة المناخ المناسب لتنفيذ سياساتها الاقتصادية، التي من شأنها تسهيل مهمة القطاع الخاص، وهذا ما أكدته المدرسة المؤسسية أن البنى المؤسساتية هي الإطار الملائم الذي يحقق شرط أساسي للنمو والتنمية الاقتصاديين وتعد هذه المدرسة البنى المؤسساتية دالة التطور الطبيعي للمجتمع ،فقد التقت وجهات نظر السياسيين والاقتصاديين ،إذ لا يمكن أجراء إصلاحات اقتصادية انتقائية ، أي بمعنى لا يتم أصلاح المؤسسات الاقتصادية دون أصلاح المؤسسات السياسية للدولة ، وبذلك يجب أن تكون التنمية أطارا شاملا يجمع كل البنى المؤسساتية ،إذ تعني كلمة (البنى) مجموعة كلمة بنية(Structure) ومن المدلول اللغوي لكلمة البنى ،أن السياسات الاقتصادية هي دالة تعبيرية عن السياسات العامة للدولة وتوجهات بتحديد شكل ونظام اقتصادي معين،وقد أثبتت التجربة بالدليل القاطع ،هذه الرؤية ،والتي يمكن أن نراها وبشكل واضح في تجربة روسيا التي اتبعت إستراتيجية (علاج الصدمة) الذي كان وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي ،التي ركزت على عوامل الإنتاج وحدها دون أحداث تغيرات مماثلة في البنى المؤسساتية في حين تجربة بولونيا اتبعت إستراتيجية بديلة (سياسة التدرج) خطوة بخطوة في التحول نحو آليات السوق ،هي مكنتها من توفير البنى المؤسساتية لتكون الأرضية الصلبة التي تعمل على تحسين فعالية اقتصاد السوق.

المصطلحات الرئيسية للبحث: البنى المؤسساتية- القطاع الخاص- الملكية الفردية- النشاط الخاص- قطاع العائلات- حقوق الملكية- الحوكمة- الفساد.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 73
الصفحات 333- 351

* بحث مستل من رسالة ماجستير تم مناقشتها في كلية الأدارة والاقتصاد جامعة بغداد

المقدمة

يعاني العراق من المركزية الشديدة في التخطيط الاقتصادي وهيمنة القطاع العام كان سسبباً في عدم كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وتسببت في وجود مشاكلات اقتصادية هيكلية الموارد الاقتصادية وساعدت هذه على احتكار الدولة المركزية استغلال النفط القوة المالية ولا يوجد لقوى السوق والقطاع الخاص دور مهم في النشاط الاقتصادي.

وهذا النظام لا يسمح حجم المشروع المؤسسة الاقتصادية للقطاع الخاص في المشاريع المتوسطة ودور صغير ضعيف ومحدود ومقيد في التنمية الاقتصادية للموارد والطاقات لكن التحدي العملي كيفية توفير الظروف الاقتصادية التنظيمية لبناء القطاع الخاص ووضعت تحت الظروف من آليات السوق، والمنافسة، وسيادة القانون

مشكلة البحث :▪ يعاني الاقتصاد العراقي من عدم وجود البنى المؤسساتية السليمة التي تمهد للقطاع الخاص بناء الشركات التي سهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بأسلوب علمي ناجع.

أهمية البحث :▪ تأتي أهمية البحث في استعراض بناء القدرات المؤسسية للقطاع الخاص في ظل الاقتصاد السوق و آليات المعالجة لهذا النمط من التنمية.

هدف البحث :▪ يحاول البحث تحقيق بناء القدرات الاقتصادية للقطاع الخاص من خلال تهيئة السياسات الاقتصادية و القدرات المالية،من خلال أيجاد بنى مؤسساتية لها القدرة على تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد العراقي.

فرضية البحث :▪ التنمية الاقتصادية بحاجة لموارد وطاقات قطاع الأعمال و لمبادراته الريادية عند القطاع الخاص، ولكن التحدي العلمي والعملي، هو كيف يمكن توفير الظروف الاقتصادية والتنظيمية التي تسمح ببناء القطاع الخاص وتطويره تحت شروط اليأت السوق و المنافسة وحكم القانون.

أسلوب البحث:▪جرى استخدام الأسلوب الاستنباطي في البحث،وقد جرى اعتماد المنهج التحليل النظري للبنى المؤسساتية لبناء القطاع الخاص .

القطاع الخاص

تعريف القطاع

الخاص

من غير الممكن أعطاء تعريف محدد أو موحد وشامل يمكن أن يستقر عليه أو يطلق بوصفه مصطلحا لكي يصف القطاع الخاص وصفا وافيا اذ نرى أن هناك الكثير من التعريفات التي اختلفت بتعبيراتها وهذا الاختلاف ناشئ من طريقة تناولها الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي لهذا القطاع فقد تتراوح التسميات بحسب طبيعة الملكية، فتسمى الملكية الخاصة (Private Activity) أو قد تسمى الملكية الفردية (Personal Property) أو قد تكون بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي فيسمى النشاط الخاص (Prorate Activity) أو النشاط الفردي (Personal Activity) وقد تكون التسمية حسب التقسيمات القطاعية للنظام الاقتصادي المعني فيطلق على القطاع الذي تديره الدولة باسم القطاع العام (Public Sector) ويطلق على القطاع الذي يتولى الإفراد أو الجماعات غير مرتبطة بالدولة تسمية القطاع الخاص (Private Sector)(1) .

وأيضا تختلف التعريفات لهذا القطاع وفقا للنظرة الإيديولوجية للنظام السياسي والمؤسساتي الذي يحكم الوضع الاقتصادي القائم في البلد من حيث المناهج سواء كان رأسماليا او اقتصاد مختلط او اقتصاد اشتراكي(2).

وهذا فأن تعريف القطاع الخاص بوصفة يمثل أحد الأجزاء المهمة في النظام الاقتصادي المعاصر، وقد يرتبط هذا المفهوم مع مبدأ فصل الملكية عن أدارة الشركات المساهمة(3)
وفي بعض الأدبيات الاقتصادية التي تتسم بالنظرة المؤسسية، فأن تعريف القطاع الخاص، هو القطاع الذي به تدار المؤسسات من قبل الأفراد و بهدف تحقيق إرباح نقدية تستطيع من خلالها زيادة قدرتها الإنتاجية بشراء التكنولوجيا الحديثة وهذا يتطلب توافر الخدمات العامة التي تتبعها مؤسسات الدولة (4) لكي يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره بشكل صحيح في النشاط الاقتصادي، وفي البلدان النامية، ان القطاع الخاص ما هو ألا قطاع العائلات (House Hold Sector) وهو القطاع الذي يضم مجموعة من الافراد الذين يهدفون من خلال نشاطهم وتصرفاتهم الى اشباع حاجاتهم المعيشية (5) ويرى بعض الاقتصاديين ان القطاع الخاص بأنه قطاع الاقتصاد القومي الذي تكون فيه ملكية خاصة وفيه يكون تخصيص الموارد الإنتاجية من خلال قوى السوق وليس من خلال مؤسسات الدولة (6) ويرى البعض الاخر بأنه القطاع الذي يجمع النشاط الاقتصادي لمجموعة من الافراد الذين يهدفون من نشاطهم الى تحقيق الربح على ان لا يتلقى هذا المشروع أي تمويل خارجي من الدولة او مؤسساتها وما يحصل عليه الافراد من الارباح تؤول اليهم بعد احتساب الضريبة من الارباح (7).
والبعض يتناول القطاع الخاص من خلال جوانبه التنظيمية وينقسم على قسمين القسم الاول القطاع الخاص غير المنظم (Informal sector) وهو المشروعات الاقتصادية الصغيرة الحجم والتي لا تحتاج الى تمويل من مصادر التمويل ويكون فيه مسك الحسابات وإدارة المشروع وتشغيله الى شخص واحد او اكثر من عائلة صغيرة، اما القسم الثاني القطاع الخاص المنظم (Formal Sector) وفي هذا النوع من التنظيم يكون كل عامل من عوامل الانتاج يحصل على ايراداته، فرأس المال يحصل على الفائدة والعامل يحصل على الاجور والأرض تحصل على الريع والمنظم يحصل على الربح نتيجة تحمله المخاطر، وهذا النوع يتطلب مسك الحسابات الى المحاسب وإدارة المشروع الى المدير وتشغيل المشروع يكون المسؤول عنه المتخصص الفني(8).

الدولة والقطاع الخاص

أصبح موضوع (حوكمة الاقتصاد) ضمن اهم موضوعات السياسة الاقتصادية المعاصرة فأن العالم يجري فيه متغيرات كبيرة ومتسارعة ، على وفق هذه المعطيات اصبح الادارة الاقتصادية تتصدر اولويات الاصلأحات الاقتصادية والسياسية واحتلت مكانة مهمه في الجدل والنقاش حول دور الحكومات في اقتصاد السوق .
وان الاصلاحات الاقتصادية هي الاخرى مرتبطة وبشكل وثيق بالإصلاحات السياسية، ولا يمكن اصلاح احدهما دون الاخر، ففي هذه المرحلة من التاريخ البشري المتطور والمتسارع ،وانقسام بلدان المعمورة الى قسمين عالم الشمال عالم الرأسمالية والتطور التكنولوجي الهائل ، والذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ،التي تسيطر على الثروة المالية والثورة التكنولوجية (ثورة المعلومات) في اطار ليبرالي شامل تسيطر عليه الشركات العملاقه وانتقال الاموال عبر الدوائر الالكترونية وبأرقام كبيرة الحجم ومن هنا اصبح العالم اكبر فأصغر ،اكبر في اتساع الهوة بين عالم الجنوب وعالم الشمال ،واصغر في اذابة الحدود السياسية وعدم وقوفها امام تدفق المعلومات بين البلدان عبر شبكة الاتصالات العالمية (الانترنيت)(9).
وعلى الصعيد الداخلي فشل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي تعتمد على القطاع العام ،حتى من خلال الاطر المؤسسية التي يفترض فيها ان يمثل فيها القدر الكبير من الحرية والمرونة ،فأن المشكلة ليست في النهج فقط ،ولا حتى في الاطر ، وإنما المشكلة الحقيقية في ادارة الاطر ،وفي مستوى الاداء والكفاية الانتاجية ،وهذا رافقه انتشار المحسوبية والحوافز غير الموضوعية والفساد ،وعند التحول من اطار اقتصاد المخطط ،الى اقتصاد اليات السوق ، رافقته الاخطاء نفسها من التجربة في المرحلة السابقة مما زاد في الطين بلة(10).

وفي الحقيقة التي اوردها مؤسس علم الاقتصاد ادم سميث (1723-1790) (يجب ان يوفر لكل شخص مادام لا يخرق قوانين العدالة امكانية السعي الحر كلياً حسب مسايراه مناسباً لتحقيق مصلحته، واستخدام عمله ورأسماله في منافسة عمل ورأسمال اي شخص اخر او طبقة اخرى)(11) هذه الحقيقة تمثل في دور الدولة الحارسة التي توفر الامن والنظام القضائي ، وهو دور محايد لا يمثل اي دور في النشاط الاقتصادي ، ترى اذا كان الاول ادم سميث يعيش كأحد افراد البلدان النامية (عالم الجنوب) هل كان يضع هذا الدور في ظل التحديات التي تواجهها البلدان النامية وهي في طريقها للتحول نحو نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي اخر ؟

ان الاجابة عن هذا التسأل قد يبدي الكثير من التعقيد ويواجه اي باحث في هذا الشأن الكثير من العقبات ،ولا توجد نماذج مثالية لكي يستدل عليها في تحقيق الاجابة عن هذا التسأل ،الان الاجابة تكون اكثر سهولة وفي غاية البساطة اذا ما علمنا ان التجارب الاقتصادية والسياسية تضع بين ايدينا المعادلة التالية (الدولة الرشيدة + السوق الناضجة) والتي تساوي الاقتصاد السليم (12).

فيما يخص الطرف الأول من المعادلة وهو الدولة الرشيدة ،ان الدولة ضمير الأمة وليس تاجرها ،وهو يقع عليها دورين أساسين في الحياة الاقتصادية ،هو الجانب المؤسساتي والجانب الأخر فيما يتعلق بتخفيض الكلف الحدية التي تساعد السوق على التطور والنهوض بدورها ،وهذا الجانب توفير السلع والخدمات العامة هي الأمن والدفاع والعدالة ،فضلا عن توفير البنية الأساسية المادية من طرق وموصلات وموانئ ومطارات وموارد الطاقة، وتوفير فرص التعليم المجاني في كافة المراحل وخدمات الصحة العامة ،بالإضافة إلى الدور الجديد الذي يجب ان تقوم به في حماية البيئة ، وبما أن المجتمعات في البلدان النامية تعاني التميز الطبقي ، تبعاً للفروق في الدخل ،أصبح لازم على الدولة محاربة الفقر لكي تساعد السوق على توليد الطلب الكافي لامتصاص العرض ،والدفع في بناء شبكات البحث والتطوير والابتكار(13). وان معظم اقتصاديات البلدان النامية والتي هي في طور التحول ،لم تبلغ بعد مرحلة النضج في هياكلها الاقتصادية ،كما هو الحال للبلدان المتقدمة النمو في أوربا وحتى أسيا ،لذلك موازنات التخطيط المستقبلي ذات الطابع الاستراتيجي ،في مجالات التنمية وتعبئة الموارد وضبط توجهات التراكم ،التي يعجز عنها القطاع الخاص عن حلها بمفرده ،وهذا يسمى في الأدبيات الاقتصادية (فشل السوق)(Market failure) على العكس في البلدان المتقدمة النمو ،التي يكون فيها الاقتصاد القومي معتمد وبشكل كبير على القطاع الخاص الذي يعمل وبكفاءة عالية نسبياً ،وهو وليد مرحلة تاريخية طويلة تعود إلى القرن الثامن عشر(14) .

دور البنى المؤسساتية من منظور الاقتصاد الحديث

1.1.2 الأهداف الرئيسية للبنى المؤسساتية

-أقرار قواعد اقتصاد السوق

تمثل البنى المؤسساتية القواعد والأنظمة التي تحكم عمل اقتصاد السوق الناجحة وهي تخفض تكاليف المعاملات وتعزيز الإنتاجية ،وتشجيع المنافسة والاستثمار وهو المبدأ الأساسي لاقتصاد السوق رغم أنها تسعى إلى تعزيز الشفافية وتشريع قوانين حماية حقوق الملكية والمنظمات القانونية المكملة لها ،التي من شأنها تشجيع دور القطاع الخاص ،وان انعدام هذه المؤسسات يتسبب بإعاقة التنمية في البلدان النامية المتحولة ، وعن طريق جملة من الأمور منها منع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات، ولهذا تحتاج البلدان النامية في استهداف إعادة هيكلية اقتصادياتها و تحولها نحو آليات السوق إلى إجراء إصلاح و تطوير البنى المؤسساتية .

- تعزيز القدرة على التوقع في السياسات الاقتصادية

يشكل عدم توفر معلومات عن السياسات الاقتصادية العامة ،حيز رئيسي على الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل في البلدان النامية ، فالمتغيرات السياسية التشريعية لتترك أثرها في التغيرات على الحكومات هو الذي يشوش البيئة الاقتصادية ونقص حماية حقوق الملكية وبالتالي ينعكس على شكل الاستثمار سواء كانت خاصة أو حكومية وعلى التنمية الاقتصادية إجمالا .

▪ تعزيز الاستقرار السياسة العامة

الاستقرار يعني توفر ظروف بعيدة المدى بالنسبة للاستثمارات الخاصة،فسياسات الاقتصاد الكلي المستقرة التي تضعها الحكومة يضمن الاستثمارات طويلة الأجل وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويضاف إلى ذلك إن استقرار سياسات الاقتصاد الكلي تشجع تطوير الصناعات خصوصاً تلك المرتبطة التكنولوجيا الحديثة(15) .

▪ تعزيز الشفافية

الشفافية هي لنشر المعلومات وافية عن التغيرات السياسة العامة ،هي عامل الرئيسي للثقة بسياسات الدولة الاقتصادية ، ويرفع درجة ثقة الجمهور ببرامج الدولة الاقتصادية ، والتي تظهر بشكل واضح على الإقبال على سندات و اذونات الخزينة في سوق الأوراق المالية وتعتبر هذه الوظيفة الأساسية للبنى المؤسساتية خاصةً فيما يتعلق ببرامج الخصخصة ، فالمعلومة هي أداة ذات قيمة عالية ، ووسائل الإعلام هي التي تؤدي هذا الدور فيما يحلق أجواء ايجابية بالنسبة للاستثمارات الخاصة طويلة الأجل وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

▪ تخفيض تكاليف المعاملات

البنى المؤسساتية تؤمن هيكل تبادلي يحدد كلفة إجراء المعاملات وكلفة تحقيق التحولات سواء ما يتعلق بتعقيدات التجارة الدولية أو الائتمانات النقدية المطلوبة ،فأصبح دوراً مهماً للجان التجارة والغرف التجارية والجهاز المصرفي بتزويد بالمعلومات اللازمة لتنفيذ المعاملات وتقديم المساعدة لتوفير الوقت وتخفيض الكلفة(16) .

2.1.2المؤسسات المساندة

1.2.1.2 المؤسسات القانونية

يمثل أصلاح المؤسسات القانونية وضمنها نظام القضاء الخطوة الأولى في عملية أصلاح البنى المؤسساتية لما ترتبط بها المؤسسات الأخرى ترابط وثيقاً مع المؤسسات القانونية والتنظيمية ،التي من شأنها حماية الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل ،لتوفير غطاء قانوني لحماية نظام الملكية الخاصة ، وان معظم قوانين البلدان النامية ،هي في الحقيقة تستنسخ وتقلد قوانين البلدان المتقدمة النمو ،ومن الواضح هذه القوانين لم تستطيع أن تكون هي الحل فهي مستقاة من واقع غريب على تلك المجتمعات ،ولهذا السبب فأن تطوير التشريعات والقوانين يكمن أثره على التنمية الاقتصادية ،وفي أدناه خمس مشاكل قانونية هي :.

1-**حقوق الملكية** proprietorship Rights

ويمكن تعريفها بأنه (استحقاق المال أو منتج أو لفكرة صدرا بها براءة اختراع، أو عمل حفظاً حقوق الطبع والنشر ويستغل وفقاً عقد ينفذه النظام القانوني(17). من التعريف نجد التشخيص الأولي هو للاستثمار المالي والحقيقي وهو جوهر اقتصاد السوق والذي بدور يستند وبشكل أساسي على حقوق الملكية التي تحمي القطاع الخاص ليمارس دوره في النشاط الاقتصادي ويرتبط مفهوم حقوق الملكية بألية الأسعار التي تحدد أساسها طبيعة وحجم الثروة ،أن مفهوم اقتصاد السوق لايمكن تعريفه بدون حقوق الملكية التي من شأنها تساعد على تحسين فعالية القطاع المالي في النشاط الاقتصادي ،فعلى سبيل المثال أن نسبة (70%) من الائتمانات الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية تستند على حقوق الملكية العقارية كضمانات لهذه الائتمانات، والتي بدورها تشكل عامل محفز في المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى خاصة في مجال التأمين ضد الحريق والسرقة والكوارث الطبيعية مما يحدث أثرا ايجابياً على النحو المالي .

وان رأس المال يتولد عند التمثيل كتابة سند حقوق الملكية ، لكي تصبح ضمن أوراق مالية يمكن استخدامها في تسوية حسابات بين المتاجرين ،ولهذه الخصوصية الأشد نفعاً من الناحية الاقتصادية ، والتي يبرز أثره في الأسواق المالية وبشكل خاص في القطاع العقاري ،ففي أسواق لندن ترتفع أسعار العقارات بحوالي (4%) سنوياً ، وكذلك في وول ستريت تلعب هذه الأوراق (سند الملكية) دوراً حاسماً ومؤشراً على مجمل النشاط الاقتصادي(18) .

ألا أن هذه الصورة بدأت مختلفة في البلدان النامية ،لازال هناك ضيق في فهم حقوق الملكية والتي يعزو سببه الرئيسي إلى دور المؤسسات السياسية التي تحدد نظام الحكم ونوعية العلاقات الاقتصادية ،حيث تعرض مفهوم حقوق الملكية إلى صدمات قوية خصوصاً عندما اتبعت الدول النامية إستراتيجية القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولهذا قامت بحركة واسعة من التأميم ضد القطاع الخاص والطبقة البرجوازية الوطنية كما هوا لحال في مصر على سبيل المثال لا الحصر .

ومن أهم جوانب حقوق الملكية ، تملك الأرض وتسجيلها ،هذا الأمر يصح في البلدان الفقيرة حيث تعيش معظم السكان في الأرياف وتشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي ، وفي هذا الصدد فان حقوق الملكية العقارية الزراعية تعود بالريع في الاستثمارات في زراعة حقول الزراعية ، ولهذا فان تسجيل الأراضي يشجع الاستثمارات الزراعية ، وفي ظل انخفاض ادخار الإفراد فأن أصحاب الحقول يقدمون سند الملكية بهدف ضمان القروض المصرفية ، مما يساهم في زيادة معدلات الإنتاجية وبالتالي رفع معدلات التنمية الاقتصادية ،مثل ما حصل مع بيرو زادت إنتاجية الأرض في المناطق التي اكتملت فيها الملكية بنسبة (40%) عنها في المناطق التي لم تسجل فيها الأراضي(19)، وفي العراق بلغت مساحة الأراضي المزروعة لسنة (2001) (31542) ألف دونم منها (32,1%) أي (10136) ألف دونم هو للقطاع الخاص و (67,9%) أي (21400) ألف دونم هي أراضي تعود ملكيتها للدولة، لذا تراجعت الزراعة كنسبة في المساهمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003-2008)نسبة (14.3%-7.6%)(20) ولهذا فأن الملكية الزراعية ،هي إحدى أهم معوقات عملية التنمية الاقتصادية في العراق،وعلى البنى المؤسساتية إدراك هذه الأهمية و إمكانية تحويل الأراضي الزراعية من ملكية الدولة، إلى ملكية المزارع التي تعود بالمنفعة على المزارع و الاقتصاد عموما، وعلى هذا الأساس فان قضية حقوق الملكية وخصوصاً العقارية هي مسألة حساسة في البلدان النامية ،ونجد بعض البلدان تحدد مساحة من قطعة الأرض وأخرى وضعت المشاريع والأراضي التي تقوم عليها بإطار إيجارات طويلة الأجل بالنسبة للاستثمارات الأجنبية .

ويدخل ضمن هذه الترتيبات القانونية حماية حقوق الملكية الفكرية لما لها من دور في تعزيز البحث والتطوير من خلال السرقة والاعتداء على حقوق المكرسة ببراءة الاختراع ،مما يعزز القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات وزيادة حصة الإرباح والاستثمارات من الابتكارات الصناعية الحديثة ،ويحدث هذا الأثر زيادة فعالية الاقتصادية للمنتجات المحلية وزيادة حصة البلد من المنتجات القائمة على التكنولوجيا الحديثة في التجارة الدولية ،وتشير التقديرات أن البلدان المتقدمة النمو تتحكم بحوالي (99%) من براءة الاختراع الموجودة في العالم ،ولهذا نجد الشركات المتعددة الجنسية هي تتحكم في الأسواق العالمية ،نتيجة احتكارات التكنولوجيا الحديثة في الصناعات التي تعتمدها وبدرجة عالية(21).

2-تنفيذ العقود Contracts Execution

يعرف العقد بأنه (اتفاق بين أفراد بأشخاصهم أو بأشخاص معنوية محددة الهوية بشأن نقل حقوق التملك السلع آو تكنولوجيا حديثة) ووفقاً لهذا العقد يحدد شروط تبادل السلع والخدمات مقابل مبالغ مالية محددة في صيغة العقد وهنا يعرف الاقتصاد بأنه علم التبادل ، ويأتي دور المؤسسات القانونية والنظام القضائي ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية ، فمن الضروري إجراء أصلاح التشريعات القانونية تمكن النظام القضائي من أجراء تسوية وتنفيذ العقود بين إطراف العقد دون اللجوء إلى التسوية خارج نطاق هذه المؤسسات مما يرفع تكاليف هذه التسوية، التي تنعكس بدورها على الاستثمارات والتزامات التي تنشأ عنها في المدن البعيد للقطاع الخاص ،مما يخلق بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية ، ولهذا أكدت الأدبيات الاقتصادية أصلاح انظمه القضاء والتشريع هي الخطوات الأولى للإصلاحات التنموية فبدونها لايمكن إجراء إصلاح اقتصادي دون أصلاح هذه المؤسسات مما يتسبب في إفشال اقتصاد آليات السوق(22).

وفي هذا الجانب نرى الكثير من العقود الحكومية لم تنفذ ما بعد عام 2003 بسبب ضعف النظام القضائي والإجراءات الروتينية داخل مؤسسات الدولة بشكل عام والحكومية بشكل خاص، إضافة إلى تعدد الجهات المستفيدة من تنفيذ العقد، وكذلك بيع العقود من الباطن بين الشركات سؤ كانت أجنبية أو محلية، وحالات الهروب المتكررة من تنفيذ العقود التي أخرت كثيرا عجلت التنمية في البلد

3-**الإدارة السليمة للشركات** Good Governance(23) company

ويمكن تعريفها (هي البيئة المؤسسية التي يتفاعل ضمنها مساهمين وأعضاء مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذيين فيما بينهم ،وتعالج الأساليب يضمن بها المساهمين الشركة للحصول على عائدات من استثماراتهم المالية(24) .ويتوقف نجاح أدارة الشركات على التفاعل السلس بين قوانين التي تصدرها المؤسسات القانونية، والهيئات الإدارية للشركات والمساهمين ، وهذه العلاقة الثلاثية هي مترابطة بألالية التي تدير الشركات ، ومن الضروري أن تكون فعالية المؤسسات القانونية في معالجة أدارة الشركات ،ومن الضروري أن تكون الفعالية تحت سلطة النظام القضائي والقانوني ،وليس رهن بتدخلات السياسية .

وتستند أدارة الشركات (الحوكمة) إلى أربع مبادئ رئيسية هي الإنصاف والشفافية والمسائلة والمسؤولية ، وهذه المبادئ من شأنها تعزيز الإنتاجية ، مما تحفز الاستثمارات وتوسيع الدخول في أسواق رأس المال وتخفيض حدة الأزمات المالية وبالتالي تحدث اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية ، ولا يكتفي هذا الأثر إلى حد الاستثمارات بل يكون عامل رئيسي في استدامة التطور الاقتصادي ، حيث يسيطر حكم القانون وتكون العقود قابلة للتنفيذ وتخفض الحوافز المعينة لدخول الشركات ، وهذا يستوجب استخدام سياسة مالية حصيفة(25).وضمن السياسات الإصلاحية التي تستهدفها الحكومات في البلدان المتحولة، إيجاد إلية حوكمة الشركات للقطاع العام والخاص على حد سواء ، فوجود هذه الإلية توظف سمة أساسية في اليأت السوق وهي المنافسة ،فتتخذ هذه الشركات بتكنولوجيا وأساليب الإنتاج جديدة ،وهي بدورها تزيد من اليد العاملة الماهرة التي تدرب على أساليب الإنتاج الحديثة ، وبنمو القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية ولهذا تنشأ الحاجة إلى وجود مؤسسات قانونية تصنع قوانين الشركات وهياكل تنظيم الشركات .

وفي ضوء هذه المعطيات نجد أن دور الدولة من خلالها مؤسساتها القانونية تحول من دور مالك الشركات الحكومية إلى أدارة الاقتصاد الجيدة وتنفيذ سياسات مستقرة في الاقتصاد ،وكذلك تقديم الخدمات العامة بنشر المعلومات الوافية عند هذه السياسات مما يسهل المشاركة والمسألة وإمكانية التوقع(26).

وان تعزيز الشفافية والمسألة في الشركات الحكومية تسهم وبشكل جوهري في ثقة الجمهور بقدرة أدارة الشركات مما يسهل تحويل هذه الشركات إلى القطاع الخاص عن طريق سوق الأوراق المالية وتوزيع من أسهم تلك الشركات على العاملين فيها ، وهذا يسبقه خلق رأي عام حول أساليب التحول نحو اقتصاد السوق وثقة الجمهور في تنفيذ السياسات الاقتصادية .

وهذا يتطلب تطوير أسواق الأوراق المالية وتفعيل دور الوسطىات المالية والبنوك التجارية والتي تشكل مصدر مهم من مصادر التمويل لهذه الشركات ،التي تتكالب بتحسين الأنظمة المحاسبية والتدقيق لتحسين بغرض زيادة الكفاءة في معالجة الأداء المالي للشركة .

وان الهدف الرئيسي للإدارة السليمة (الحوكمة Governance) هي حماية المستثمرين من تجاوزات المدراء التنفيذيين للشركة لصلاحياتهم في استعمال الموارد المالية للشركة لصالحهم الشخصي ،آو بما يسيء للشركة العاملة في الاقتصاد وتوجيهاً لمكافحة الفساد والممارسات الاحتكارية ومواصلة الإشراف من قبل المساهمين تمكنهم من انتخاب المدراء التنفيذيين والتصويت على القضايا الأساسية التي فيها دمج الشركات وشراء شركات أخرى(27).

ولا تتوخى حكومات البلدان النامية من تشريع قوانين حكم الإدارة السليمة للشركات في تحسين فعالية سير النظام الاقتصادي فحسب ، وإنما زيادة حصة البلد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ،وتحول بعض البلدان دمج الشركات المحلية مع الشركات المتعددة الجنسية ،مما يسهم في تغيير طابع الشركات العائلي إلى شركات مساهمة ،وكذلك اجتذاب الدراية الفنية وأساليب الدفع بالمنتجات السلعية والمنافسة في الأسواق العالمية(28).

وفي هذا الإطار نجد أن البلدان النامية غالبا ما تلاقي صعوبات في تطبيق الإدارة السليم للشركات، بسبب قلة خبرات هذه البلدان، وتقابلها الخبرات الواسعة للشركات العملاقة في التحايل على أنظمة وقوانين هذه البلدان،بالإضافة إلى ضعف النظام القضائي وعدم وجود ثقافة الشركات لدى هذه المجتمعات .

4- قوانين المنافسة ومنع الاحتكار

المنافسة هي السمة الأساسية لاقتصاد السوق ،وهي تعزز دور القطاع الخاص وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولها اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية، أن تعطي حافز للمدراء التنفيذيين إلى تخفيض تكاليف والابتكار وتحسين نوعية المنتج والترتيب المؤسسي للإنتاج .

وان الهدف من وراء تشريع هذه القوانين التشجيع على الأنشطة الابتكارية التي من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج ،وتطوير المورد البشري و الإدارية تعلماً في مجالات التقنية الحديثة ،وهكذا تنشأ قاعدة عملية للبحث والتطوير والابتكار التي تستند عليها عملية التنمية الاقتصادية الحديثة(29).

وفي ضوء تحول دور الدولة من مالك للشركات الحكومية إلى دور مدير للاقتصادي، فأنها تقع على عاتقها مسؤولية مباشرة في مراقبة أنتاج السلع والخدمات وكيفية ونوعية السلع بما يخدم مصالح المستهلكين ، وهذا يتطلب أن توفر الدولة بيئة تنافسية للشركات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة(30).

وبينما تتطور المنافسة في البلدان المتقدمة النمو بالتدرج ومع الوقت وهذا أمر يعزز نجاح الإصلاح المؤسسي ،تضطر البلدان النامية إلى التكيف مع المعايير الدولية خلال فترة اقصر بكثير فقضية المنافسة هي ،أذن ،اشد تعقداً وأقوى إشكالية البلدان النامية ،وإصلاح المؤسسات القانونية الذي يكون قياساً بغيره فجائياً يستلزم في معالجة قضية المنافسة ،عملية انتقائية تمثل في ربط هذا الإصلاح بالمفاوضات التي تعقد في منظمة التجارة العالمية ، وفي استبانه وتقوية القطاعات الأكثر تعرضاً للمنافسة الدولية ،وفي ربط قضية المنافسة باستراتيجيات التنمية الاقتصادية وبالتالي أعطاء الأولوية للقطاعات الأساسية .

وأن وظيفة المؤسسات القانونية أيجاد القوانين والأنظمة تعمل على تفعيل آليات السوق (العرض والطلب) ،وتكون هذه القوانين مناهضة للاحتكار بكل أشكالها وعمليات الربح والشراء التي تفرض شكلاً معيناً على الأسواق المحلية التي تؤثر على العرض أوفي أسعار السلع والخدمات ،ومنع انتشار الكارتلات التي تؤدي إلى انعدام تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة وتحديد الأسعار ،والتي تقضي بدورها على نوعية السلع والخدمات وتدني مستوى المنتجات المحلية، ولهذا السبب يجب أن تستهدف قوانين المنافسة ومنع الاحتكار تنظيم الرقابة على الأسواق والمعاملات غير العادلة التي يقوم بها ،وتنظيم حملة الدعاية والإعلانات التجارية والتصدي للحملات الدعاية الغير دقيقة التي تبثها الشركات ، وزالة العوائق والحواجز أمام دخول وخروج الشركات في الأسواق، وان العمل ضمن هذه البيئة الاقتصادية تكون ذات جذب استثماري خارجي مباشر التي تسعى أليه البلدان النامية، لتنمية رأس المال البشري والمادي.

5-الفساد The corruption

يعرف الفساد بأنه (اساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة إلى شخص ما بهدف مكاسب شخصية)(31).الفساد واحد من اكبر المشكلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات التي تمر بمرحلة انتقالية ، وذلك بسبب ضعف البنى المؤسساتية والذي ينتج عن ضعف الأطر التشريعية من قوانين الشفافية والفساد والإجراءات التي تعقد تسير المعاملات الورقية سواء كان مواطنين العاديين أو الشركات القطاع الخاص ، بالإضافة إلى سيطرة بعض الشخصيات النافذة سياسياً في المرحلة السابقة على أهم المشاريع والشركات في الاقتصاد الوطني ،بما يخدم مصالحهم الشخصية في الميدان السياسي والانتخابي ،وينتج عن الفساد هدر الوقت والمال وبالتالي ضياع فرص التنمية الاقتصادية الحقيقية.

ومن الأهمية بمكان فهم وطبيعة وجذور الفساد ،على الرغم من وجود فورقات في ثقافة الفساد ،إلا أن القاسم المشترك فيما بينها هو ضعف الإطار المؤسسي ، التي تفتقر إلى القواعد والقوانين والتعليمات ،بالإضافة إلى تقويض الصلاحيات غير محدودة لمسئولين حكوميين غير كفؤيين خاصة تلك التي هي بتماس مباشر مع شركات القطاع الخاص وتمكن جذور الفساد الإداري والمالي في عدة أمكنة من النظام الاقتصادي وطبيعة سير تلك الأنظمة ، فكبر واتساع نطاق القطاع العام في النشاط الاقتصادي والتي غالباً ما توفر مشاريع استثمارية ضخمة من الموازنة العامة ،مما يتيح للمسئولين الحكوميين فرصة الحصول على الرشوة والهدايا وفي كثير من الأحيان يقوم هؤلاء بابتزاز تلك الشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي بالتالي اللحاق الضرر بالسياسة المالية للدولة التي تهدف رفع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال تلك المشاريع التي تولد وهي عاجزة عن تحقيق الأهداف والغايات التي وجدت من اجلها، هذا من جانب ومن جانب أخر فأن انخفاض الأجور في القطاع العام هي الأخرى عامل من عوامل منبع الفساد الإداري والمالي، فغالباً لا تكفي هذه الأجور مستويات المعيشة المرتفعة مع بدايات التحول نحو آليات السوق ، مما يدفع موظفي الدولة تعاطي الرشوة . وقد وجد مثل هذا الفساد في الدول المتقدمة النمو أيضا مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبقطاعات اقتصادية مهمة كصناعة التي يكون فيها شخصيات سياسية على خلفية تمويل حملات الدعائية إلى تلك الشخصيات بشكل غير شرعي (غير قانوني)،وينتج عن مثل هذه

الحالات إلى إعاقة تطور الأسواق نتيجة سيطرة هذه الشركات وغياب سمة المنافسة التي تؤدي في نهاية المطاف صنع القرارات الاقتصادية وفقاً لمصالح بعض الشركات النافذة بين السلطات التنفيذية والتشريعية في الدولة(32).و في حالة العراق الذي يكون اقتصاده احادي الجانب معتمدا وبشكل أساسي على قطاع النفط، الذي يصدر إلى الخارج نجد أن هذه الواردات تتعرض للنهب المستمر على يد المفسدين، فالعراق يحقق تقدم (27) سنت من كل دولار يحصل عليه و الباقي (73) سنت تذهب دون أن تحقق أي تقدم،أو تطور في بنيته التحتية التي من شأنها رفع قدرات البلد الاقتصادية، كذلك نلاحظ تعدد الجهات الرقابية للحد من ظاهرة الفساد المستشري، فهناك ديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة و دائرة المفتش العام، مما عقد من إجراءات المحاسبة والملاحقة القانونية لكثير من حالات الفساد في الدوائر الحكومية

دوافع التحول للقطاع الخاص

أن أهم دوافع التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد وآليات السوق ، الدفع باتجاه إيجاد مؤسسات حكومية قوية وملائمة للتطورات الاقتصادية، التي من شأنها تصميم نمط انتقالي للتنمية المستدامة للاقتصادية تؤدي أثرها من نمو دخل الفرد والتقدم التقني للبلد وحالة الاقتصاد العراقي يكون الدفع اكبر بكثير من غيره من بلدان العالم حيث أن العراق عاش في ضل ظروف أصعب وبفترات انعزالية كبيرة عن التحولات التقنية والاقتصادية التي سادت العالم الخارجي ، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى ثلاث دوافع مهمة في التحولات الاقتصادية فأن آليات السوق لها التخطيط ألتأشيري وهي أوسع من تلك الموجودة في الاقتصاد المركزي .

1.1.3 الدوافع الأيديولوجية

يرى اولسون أن بعض الدول المتقدمة النمو وبعض الدول الفقيرة ،لا يرجع ذلك أساسا إلى اختلاف الموارد الاقتصادية،بل تعود إلى قدرة سياسات المؤسسات على تحقيق الكفاءات والإمكانيات الاقتصادية ولهذا فأن أهم الدوافع وبسبقها أهمية هو الدافع الأيديولوجي ، ويمثل رأي السلطة الحاكمة سواء كانت ديمقراطية أو تسلطية فأن قرار أعادة تقسيم الدوار بين المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة، هو قرار ينبع من الإطار الإصلاحي الذي تتخذه البنى المؤسساتية(33)، فيكون الوعي لهذه الأيديولوجية يستهدف بناء القدرات الاقتصادية للدولة ، وفي حالة العراق كان البلد في شبه عزله عن المحيط الخارجي ، وتراكم الديون وخضوعه لمتطلبات نادي باريس وصندوق النقد الدولي ، أصبح عليه التزامات دولية عليه أن يعيد التفكير في نهجه الاقتصادي، فأن ،سيطرة قلة حاكمة على الموارد الاقتصادية وتيسيرها وفقاً لرغباتها كانت واحدة من أهم العوامل لفشل تحقيق سياسات تنموية في المراحل السابقة من تاريخ العراق ، فكانت المحسوبية والانتهازية وراء الكثير من صفقات بيع المؤسسات الحكومية لذوي أصحاب النفوس الضعيفة وتقوية نفوذهم السياسي في البلد ، كانت خيبة أمل كبيرة في التحول نحو ديمقراطية السوق ، فلم تشرع القوانين وتهيئة الظروف السياسية الملائمة لذلك ولم تكن هناك إي طبقة برجوازية لديها القدرة على ادارة تلك المؤسسات الحكومية المباعة ولم يكن هناك أي أطار أصلاحي لتعزيز الثقة بقدرات النشاط الاقتصادي بجذب رؤوس الأموال لأقامه المشاريع الإنتاجية للنهوض بالاقتصاد الوطني(34). أن بلورة الدوافع الأيديولوجية لا تتم عن طريق المهام النبوية الداخلية فحسب، بل تأتي عبر الحدود الخارجية والتطورات العالمية في ميدان الاقتصاد والسياسة، ولم يكن لصياغة الدوافع الأيديولوجية للتحول نحو ديمقراطية السوق وآليات السوق ، فكانت هناك روى وأفكار تدعم هذا التحول في الاقتصاد العراقي وباعتباره نتيجة طبيعية للتحول في النظام السياسي للبلد[35]، فأننا نلاحظ في النصوص الدستورية ووفقاً للمادة (166) أن العراق بلد اتحادياً لامركزية فيه وذات إدارات محلية أي إن الوحدات الإدارية هي التي تضع الخطط الاقتصادية لوحداتها لغرض تنمية مواردها الاقتصادية وأعطت المادة (80) السلطات التنفيذية الاتحادية برسم السياسة العامة للدولة في الموازنة والحسابات الختامية وخطط التنمية المستدامة في نمط انتقالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد[36]

أن تحرير القرار الإداري من سيطرة المركز يضمن مرونة العمل الإداري فمجال الأعمال هو مغامرة ومخاطرة يحتاج أن يعزز ثقة الآخرين بأعمالهم من أجل الابتكار والمبادرة والتطوير هو مناخ الحرية والعمل الدأب من أجل الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للخدمات المقدمة للمواطنين ، وهذه الأمور في مجملها يحتاجها الوحدات الإدارية في المحافظات العراقية بسبب الإهمال الذي عانت منه تلك المحافظات على مر أكثر من ثلاث عقود من الزمن ، وفي هذا السياق أكدت مؤسسات الدولة على أهمية القطاع الخاص في دورة الريادي بإنجاز مراحل أعمار العراق والشراكة الإستراتيجية مع الشركات الأجنبية ذات التطور التكنولوجي العالي في بناء القدرات الاقتصادية للبلد ، كما أن بناء القطاع الخاص وزيادة قدرة على استيعاب أعداد العاملين بأنه الأقدر على أبعاد السياسيين ورجال الانتخابات على استغلال الناخبين وتوصيفهم في القطاع العام والابتعاد عن الشعارات السياسية التي تستخدم في أوقات الانتخابات التشريعية والوعود التي تطلق من أجل البرامج الانتخابية في تقديم أفضل الخدمات وهي في الحقيقة عاجزة كل العجز عن ذلك . وفي الحقيقة أن مؤسسات الدولة تكون لديها القدرة الأكبر على ممارسة أعمالها وبشكل قوي في مجالات سن التشريعات وتحديد وتنظيم القرارات الإدارية وترسيخ الاستقرار السياسي وبرسم اتجاه هيكل الاستثمارات العامة في البلد ، وتنظيم الرقابة المالية على الشركات والمصارف المحلية والأجنبية العاملة في الاقتصادية الوطني وهي تنظيمات أكد عليها الدستور العراقي(37)

2.1.3 الدوافع الاجتماعية

الحرية مطلب الجميع في كل الأزمنة والنظم الاجتماعية والاقتصادية التي سادت المجمعات منذ فجر الخليفة علي المعمورة ، أن أي نظام أو تكوين اجتماعي واقتصادي يحقق الإنماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية معاً ، عليه أن يتضمن الحرية الفردية والاجتماعية وتحقيق المصالح العامة للجميع ، وإيجاد الحوافز الشخصية والاجتماعية في تحقيق الإنتاجية المثلى للموارد الاقتصادية الموجودة في البلد، والقضاء على كل المظاهر السلبية الاجتماعية في الانتهازية المحسوبية التي ولدت في الأنظمة الدكتاتورية والشمولية ، وهي مظاهر مر بها المجتمع العراقي في صفحاته الماضية ، ولابد من أي نظام ديمقراطي يقدم مصلحة الشعب والفرد والوطن أولوية قصوى ،عليه يتضمن الحرية والسلوك الاجتماعي(38)، وعليه يتضمن الدستور العراقي وفي باب الحقوق الحريات من المادة (14)إلى المادة (36) حقوق الإنسان العراقي وهم العراقيون متساوون إمام القانون وكفل للمواطن العراقي حق العيش الكريم وتحقيق العدالة بين العمال وأصحاب العمل واجد كذلك القواعد الأساسية للعدالة الاجتماعية أما في مجال الحريات ومن المادة (37) إلى المادة (46) الحرية في اختيار الإعمال المناسبة والنشاط الاقتصادي ولم يتعارض مع القوانين ولا يخل بالنظام العام والآداب العامة والحرية في التعبير عن الرأي وتأسيس الجمعيات والأحزاب وفقاً للقوانين المراعي لذلك،وتحرص الدولة على تعزيز دور المؤسسات المجتمع المدني بما يضمن النهوض بالوعي الاجتماعي للشعب العراقي، أن هذه الأحكام والقوانين لايمكن أن تحققها اليأت السوق من ذاتها وإنما تحققها سياسات وإجراءات تستخدم اليأت السوق وتمكن وراءها سياسة مومنة بأيديولوجية النظام الديمقراطي بأهدافه وإستراتيجياته ،ومن خلال سلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية المنبثقة عن الشعب وتحويل هذه السلطات باستخدام ما لديها من ملكيات عامة وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية وبالتعاون بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة و يضمن أطار امثل للديمقراطية الحقيقية التي تؤمن حاجات الفرد والمجتمع الروحية والمادية (39)

أن مصالح الفرد والمجتمع هي في الحقيقة متطابقة ومتشابهة في كثير من جوانبها الإنسانية والمادية وان أي جماعة لديها مصالح مشتركة أو تكاملية مثل الحرفين الصناعيين و التجار هي عملية تترابط بعضها مع بعض الأخر مثل ما حدث في أوربا في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر ،أما المصالح المشتركة التي تشكل هيئات ونقابات تضمن حقوق المشاركين فيها أمام أرباب العمل أو السلطات الحكومية والتفاوض من اجل تحقيق مصلحة هذه النقابات أو الهيئات.

بناء على ما تقدم ، أن النظام الذي نسعى إليه والذي يجمع مابين الحرية والديمقراطية المسؤولة ومتطلبات نمو الإنتاج والدخل وبتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد الوطني، والعدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الديناميكي في النشاط الاقتصادي ، يفسح المجال أمام بناء القدرات الاقتصادية للقطاع الخاص ولتحقيق العادل للقانون العرض والطلب وتوفير الحريات فيه والحد الأدنى في الحياة المعيشية الكريمة المكفول في الدستور العراقي ، وتعكس حالة التوازن الاجتماعية بدرجة معقولة ويصان بها كبار السن والصغار بالتباين الاجتماعي ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة سيكون هذا النظام الاقتصادي هدف الشعب والسلطات المنتخبة ويكون استقرار هذا النظام أمل تصبوا إليه المؤسسات والنقابات العمالية وطبقات برجوازية في هذا البلد الذي عانى من عدم استقرار نظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي منذ تأسيس دولته مطلع القرن الماضي(40)

3.1.3 الدافع الاقتصادية

لقد حب الله سبحانه وتعالى العراق في كثير من الموارد الاقتصادية فهذا البلد لم تشير إليه الأدلة التاريخية أن تعرض إلى موجة من المجاعات أو الجفاف على مر العصور التاريخية ،فالموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية غنية ومتنوعة فهو يمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي عالمي وموارد مائية غزيرة وقوة عاملة وطنية لديها القدرة على تحقيق القفزات الواسعة في التنمية الاقتصادية ، والتي بالإمكان تحقيقها من خلال رسم إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وان عملية الإصلاح الاقتصادي هي في الحقيقة رسم للسياسة الاقتصادية للبلد الذي يعاني اقتصاده من الاختلال الهيكلي ويسوده التشويه في كافة قطاعاته ومنعزل عن العالم الخارجي وهي معركة يحتدم الجدل نحوها وفي كيفية تشخيص مستوى النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على سياسات البلد الاقتصادية ، فالتحول من الدولة الريعية المعتمدة على النفط المال النفطي نحو ديمقراطية السوق ، فأن بناء النموذج الأمثل الذي يعتمد ديمقراطية السوق ، يعتمد دور الدولة يشجع ويسهل الشراكة والاندماج مع النشاط القطاع الخاص ، عبر رسم منهجية اقتصادية تؤدي إلى بناء المؤسسات الاقتصادية ذات الملكية المساهمة والخاصة التي بدورها تخلق أسواق إنتاجية ومالية نشطة[41].

يعرف البنك الدولي التنمية الاقتصادية (بأنها زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة،فتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة والمساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية)[42]من التعريف نجد أن الاستهلاك المادي هو التشخيص الأولي للتنمية الاقتصادية ،لذا فأن امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج جميعها أو معظمها في النظم الاقتصادية الشمولية ذات التخطيط المركزي يكتسب الفرد كثيراً من حرفية وابتكاره ومبادرته وإمكانيات مساهمته في رضاه المجتمع ،ويخل في التوازن بين السلطة والفرد ،مما يجعل السلطة تسيطر على رغبات الفرد والمجتمع ونحدد الحدود الدنيا من الاستهلاك المادي وبنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع مساهمات الأفراد ، ،يكون هذا الناتج ضعيفاً نسبياً نتيجة خمول في إنتاجية الفرد وعدم المبالاة للأفراد في تحسين جودة الإنتاج ولا تبالي بكيفية هدر الموارد الإنتاجية في عملية الإنتاج ،أن اقتصاد واليات السوق لايشترط وضع جميع ملكيات وسائل الإنتاج بيد القطاع الخاص ،وإنما هو اقتصاد يسمح بتوزيع ملكية وسائل الإنتاج بين طبقات المجتمع سواء كانت للقطاع العام أو القطاع الخاص ، بشرط ضمان الحرية والمزاحمة في السوق وعدم الاحتكار لأي منها ،وهو ما يوفر التوازن والعدالة بين مصالح فئات المجتمع ،ويدعم النمو في طاقات القطاعات الإنتاجية للاقتصاد وان هذا النظام الاقتصادي يشترط فيه أيضا الحرية والديمقراطية لضمان حرية الأفراد واختياراتهم للأعمال التي يرغبون بها دون تهديدها من قبل السلطة الحاكمة ويكون للحكومة المتمثلة للدولة حق التوجيه الاقتصادي (ادأرة الاقتصاد) في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية وفقاً للمبادئ وأحكام الدستور والقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية[43]

وان تخلي دور الدولة عند بعض وسائل الإنتاج أو جميعها يعني أعادة النظر في مجمل دورها ألتدخلي في النشاط الاقتصادي ، ويتحول دور الدولة إلى تصحيح المسار الاقتصادي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويكون ثلاث عناصر هي أولا :-تشجيع القطاع الخاص ودعم المنافسة من خلال إزالة المعلومات والعبور في التجارة ورفع البيروقراطية في المعاملات الإدارية لتمكين مالكي وسائل الإنتاج النمو بالإنتاجية مما يوفر فرص عمل للأفراد والارتقاء بإنتاجية الفرد ثانياً :-أصلاح المؤسسات الإنتاجية المملوكة للدولة من خلال أعادة هيكلية ميزانيتها وتحسين أدارتها ،أصلاح الخدمة المدنية في جميع مؤسسات الدولة ،مما تشجع رؤوس الأموال الأجنبية لدخول أسواقها ،ثالثاً :- تعاون الحكومة مع البنك المركزي باعتباره سلطة مستقلة في تحقيق الاستقرار أسعار الفائدة والسيطرة على التضخم مما يسهل التوازن الاقتصادي منحيات العرض والطلب على النفوذ .

عند نقطة توازنية يتحقق فيها أسعار فائدة توازنية وأسعار صرف العملة مقابل العملات الأجنبية ولا يتعارض ذلك مع مصلحة الاقتصاد الوطني أو يؤدي أضرارا اقتصادياً بفئة من فئات المجتمع[44]، ومن التعريف أيضا نجد أن الاستثمار في التعليم والصحة ،وهي ادوار لايمكن أن يقوم بها النشاط الخاص قامت المراحل الأولى من بداية التحول الاقتصادي مما يضع على الحكومة ودورها التصحيحي أهمية بالغة في تلك الاستثمارات ،لان الحكومات المالكة للموارد النفطية لديها القدرة والسرعة في إيجاد بيئة تعليمية وصحية نشطة وفي زيادة هذه الاستثمارات مما يرفع قدر،الفرد والمجتمع في أثراء الحياة والحريات مما يحسن نوعية الحياة وإنما المجتمع بأسره .أما بما يخص حماية البيئة وضعت تقريباً جميع حكومات العالم وزارات بهذا الصدد وجعلتها لديها استثمارات هائلة لتمكينها من ادأرة ملف حماية البيئة على أكمل وجه وقد وضعت بلدان أوربية قوانين صارمة من اجل حماية البيئة من المخلفات الصناعية وفي مجالات الكيميائية والمحطات النووية ، وان هذا الاستثمار في نوعية أفضل من البيئة الأساسية الاجتماعية وتنظيمات البنى المؤسساتية لهذه الاستثمارات بعض الحافز الاقتصادي للمجتمع على الدفع تبني اقتصاد اليأت السوق مما يخلقه في أنماء الحياة العامة للبلد[45] وأمن من دوافع التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى آليات السوق (التخطيط ألتأشيري)هو تحسين لقاء المؤسسات ،وهو الحافز الأول للتحول الاقتصادي والتي يمكن الاشارة الى خمسة نقاط للكفاءة هي :

1- كفاءة لتخصيص الموارد (A locative Efficiency)وهو يعكس حالة العرض أسعار السلع المعبر عنها بتكليف توفيرها وهو مساوي او قريب من التكلف الحرية لإنتاج تلك السلع .

2- كفاءة الحجم (Scale Efficiencycy) وهو مؤشر قطاعياً ، ومن هنا في قطاعه الصناعة والذي يضع شروط الحجم الامثل لدخول المؤسسات الصناعية الى السوق بحيث تعكس الجدوى الاقتصادية لحجم المشروع بالمقارنة التكاليف مع تدفق الايرادات .

3- كفاءة التقنية (Technical Efficiency) اي اختياراي الطرق الانتاجية المثلى ، الذي يحقق اعلى انتاج للسلع والخدمات وبأقل كلفة ممكنة ، اي انخفاض التكلفة الحدية للانتاج السلع الواحدة .

4- الكفاءة التنافسية والتنظيمية (X_Efficincy) وهي الكفاءة السينية التي توفر الظروف التنافسية خارج المؤسسة والتنظيمية داخلها مما يمكن الادارة على خفض التكاليف وزيادة الارباح ويرفع انتاجها السوقية في اسواق رأس المال[46]

5- الكفاءة الحركية (Dynamic Efficiency) وهي قدرة المؤسسات على ايجاد اقسام للبحث والتطوير، مما ينشط حركة الاختراعات وتجديد طرق الانتاج وهو ما ينعكس على جودة ونوعية الانتاج وإمكانية المنافسة سواء كانت في الاسواق المحلية او الخارجية ويحدث اثر ايجابي في سياسة احلال الواردات ومعه ايضاً على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري (الصادرات) . زيادة كفاءة الادارة والإنتاج والعمالة تنتج في طبيعة الحال استخدام امثل للموارد الاقتصادية المتاحة ولا يمكن ان يتم ذلك ألا ان عن طريق تفاعلات قوى السوق (العرض والطلب) بالإضافة الى ذلك بيئة استثمارية جذاب للاستثمار متمثلة بالبنى المؤسساتية السليمة (ادارة الاقتصاد) وسياسات مالية ونقدية تؤمن وجود بنيان اقتصادي مؤهل للتحول الى اقتصاد اليات السوق[47]

وعلى اساس كل ماتقدم نلاحظ لايمكن للاقتصاد العراقي التحول دون وجود دوافع اقتصادية حقيقية يمكن الرأي العام من ان الاقتصاد يسير وفقاً للنهج السليم ويمثل مصالح الفرد والمجتمع والدولة، لان عملية خلق بيئة استثمارية جذابة للقطاع الخاص العراقي ضرورة ماساة في حالة العراق لكونه هو المحرك الكفء لعملية الانتاج والقدرة على المنافسة والابتكار وتكوين رأس المال الثابت والتوسع بالنشاط الاقتصادي ، مادام النفقات التشغيلية قرابة حوالي (70%) من الموازنة العراقية في عام 2010،وان مواجهة زيادة الطلب الفعلي الناتجة من زيادة رواتب موظفي الدولة والنمو السكاني المستثمر والتوجه الحكومي المستمر في الانفاق على الخدمات الأساسية يبقى الامل الكبير في بناء قدرات المؤسسات الخاصة العراقية اذا استطاعت الحكومة العراقية على جذبها في بناء وتنمية الاقتصاد العراقي بجميع جوانبه وبالأخص قطاع الزراعة والصناعة واللذان يعتبران الشريان الرئيسي للتنمية الاقتصادية مما يستوجب ايجاد سياسة ائتمانية تقدم يد العون للقطاع الخاص في مشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسة حماية هذه الاستثمارات التي تعطي فرص عمل للكثير من المواطنين[48] وان الشرط الضروري لنجاح عمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العراق يكمن في توفير الامن والأمان في بيئة المجتمع العراقي والتي توفر سلطة القانون ونشر المعلومات والإحصائيات الحقيقية وأتباع افضل الممارسات والمعياري المحاسبية العالمية عن الافصاح المالي وتقليص البيروقراطية وحماية الحقوق والرقابة والأشراف على تنفيذ العقود الحكومية لتلافي حالات الفساد وكما هو الحال في عقود تسليح الجيش وعقود الكهرباء وكذلك عقود وزارة التجارة في الحصة التموينية[49].

استراتيجيات التحول الاقتصادي

توجد ثلاث استراتيجيات للتحول نحو الاقتصاد واليات السوق وهذه الاستراتيجيات هي :

1.3.3 الاستراتيجية الواقعية

هي واحدة من أقدم السياسات المخصصة في العالم والتي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1932 في تجربة خصخصة الخدمات العامة والتي جاءت وفقاً للرواية إستراتيجية مفادها أن القطاع العام يركز على الإجراءات التي تكفل حقوق الفرد والإنصاف الإداري وحماية حقوق المواطنين بينما القطاع الخاص يركز على المنظمة ومرونتها والتكيف مع التقنيات الحديثة والمتغيرة والكفاءة الاقتصادية الكلية أذن فهي حلا أداريا تساعد الحكومة والقطاع الخاص لفهم كلاهما أدوارهما الوظيفية في الحياة الاقتصادية وقد جاءت هذه الخصخصة من اجل العمل الإداري الغير مركزي ومن اجل ضمان ادأرة كفء للأقاليم والمدن بعيداً عن رجالات السياسة وما يؤدون من ادوار في رسم إستراتيجية اقتصادية وإدارية داخل المدن من اجل الحصول على تأيد الشعب وان هذه الاستيراتيجية تترك المنافسة تعمل عملها في اقل من النشاط الاقتصادي وفقا لقوى السوق وتدخل حكومي قليل لتكون استثماراتها والتوجه نحو التعليم الأكثر الأهمية .

وقد طبقت هذه الاستيراتيجية في البلدان النامية بهدف تقليل العجز المستخدم في موازنتها السنوية أو العجز في ميزان مدفوعاتها وتقليل حجم المديونية ومن أمثلة الدول التي طبقت هذه الاستيراتيجية المكسيك وغانا[49]

2.3.3 الاستيراتيجية المرحلية

وهذه الاستيراتيجية واضحة من التسمية فهي ليس غاية بذاتها ولا تحدد أهدافا مثل الاستيراتيجية الواقعية على أساس المشاكل العالقة او وجود مؤشرات على سوء الأداء الاقتصاد وقد طبقت هذه الإستراتيجية خلال الفترة 1980-1986 من خلال المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد والبنك الدولتين كشرط مسبق للحصول على القرص بأن تقوم الدولة المعنية بإدخال اليأت السوق وتحرير الاقتصاد وبيع ممتلكات القطاع العام بهدف إدخال تعديلات على الاقتصاد المحلي وقد حدث هذا في خمس عشرين دولة طبقت الوصفات الجاهزة للمؤسسات المالية الدولية وطبقت ثلاثة عشر دولة سياسة دخول الشركات المملوكة للقطاع العام اليأت السوق المنافسة ومن بين الدول المطبقة لهذه الإستراتيجية هي فرنسا في عهد حكومة جاك شيراك 1986 وكانت بهدف سياسة بحتة واتبعته في ذلك حكومة تاتشر من اجل الحصول على التأيد السياسي والانتخابي والجزء من البرنامج الحكومي لتنشيط الاقتصاد الحر بعد الأزمة الاقتصادية في عام 1981 بهدف زيادة الإرباح التوسيع الإنتاج الصناعي والقضاء على البطالة المتزايدة في بريطانيا آنذاك الأ أن هذه الإستراتيجية تضع فيض قوية على السوق بيد الحكومة نتيجة تمكن السياسيين النافذين في الحكومة على المشاريع والمؤسسات العامة التي بيعت للقطاع الخاص[50].

3.3.3 الإستراتجية البنيوية

ترتكز هذه الإستراتجية في أيجاد تغيرات كبيرة في العلاقات بين الطبقات المجتمع كونها سبيلاً تكنوقراطياً لحل عدد كبير من المشاكل المحددة ومن اجل أحداث تغيرات في البنى الاقتصادية للمجتمع فان الخصخصة البنيوية تكون من ثلاث أشكال : يرتبط الشكل الأول بتغير مصالح الطبقات العاملة تغيراً دائماً من خلال توزيع الوظائف الشاغرة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهو ما يسمى بنقل المركزي القوة وهذه الإستراتيجية تعني أيجاد مشاريع جديدة في كل فروع الإنتاجية وسحب استثمارات الحكومة تدريجياً في الاقتصاد الوطني والشكل الثاني يشرط تغير المجتمع وثقافته وهذا النمط لايشترط نقل ملكية القطاع العام بل يؤمن مفاهيم أيدلوجية اقتصاد واليات السوق وتغير فكرة الدوار الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص وهنا نشأت علاقات اجتماعية جديدة بديلاً عن تلك التي سادت في ضل القطاع العام وهي أن تضع خصخصة ومصلحة الشعب مع رأس المال وليست علاقة تضادية أي هو مقابل أنا بل تكون هو + أنا تساوي نحن مما يسهل عملية تحويل المشاريع الإنتاجية من القطاع العام الى القطاع الخاص وهذا النوع من الخصخصة يمكن تسميته (التحول الإداري)

أما الشكل الثالث يكون أعادة هيكلية البنى المؤسساتية بحيث تؤدي مجموعة الحوافز المقدمة للمجتمع إلى تشجيع المزيد من الاعتماد على القطاع الخاص واختيار الحلول للمشكلات وفقاً لنضرة اقتصاد اليأت السوق أي بتعبير أخر نقل صناعة القرار من دائرة القطاع العام إلى القطاع الخاص ولهذا تصبح القرارات الاقتصادية يكون منبعها الفكر الاقتصادي وتكون السياسة تتبع الاقتصاد وهو عكس ما كان يجري الاقتصاد يتبع السياسة وهذا ما يعرف(التحول المؤسساتي) ويعمل على نقل إلية تسير المجتمع من الطبقة السياسية البيروقراطية إلى قوى السوق الأكثر حسماً[51] .

نلاحظ أن الإستراتجية البنيوية هي أفضل الاستراتجيات فهي تخلف مصالح مشتركة للقوى العاملة باعتبارها اكبر المتضررين وبين طبقة رأس المال البرجوازية الوطنية وتضيق الخصخصة البنيوية تخلق أيضا طبقة جديدة من خلال أسهم الشركات المتحولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وفي العراق أن أكثر الشركات العمة تعرضت إلى عمليات السلب ونهب المنظمة ولم يعد لها وجود في الحقيقة سوء البنية متعلقة لايمكن الاستفادة منها ولهذا فأن الحكومة العراقية بناء هذه الشركات من والمكائن والمعدات السلع الرأسمالية الحديثة والمتطورة وتحويل أدارتها إلى القطاع الخاص ومن ثم تحويل ملكيتها إلى مستثمرين رأسماليين بينهم أما الشركات الموجودة فعل على الحكومة دراسة واختيار إي الطرق الأنسب لتحويلها إلى القطاع الخاص إما بالبيع المباشر أو النفطية أو الهبة للعاملين فيها أو التوكل من خلال العقود والامتياز والدعم و الكابون والإلزام وطرح جزء من اسهم الشركة في سوق العراق للأوراق المالية[52]وجميع هذه الطرق يمكن ان تتم وبشكل سلس من خلال سياسة الخصخصة البنيوية لأنها تحدث خطوة بخطوة وتوصل البنى التحية الى اقتصاد السوق .

الاستنتاجات

1- أن التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد التخطيط ألتأشيري يتطلب وجود مؤسسات مالية لديها الإمكانات و الكفاءات لاختيار المشروعات و تمويلها مما يسهم بتفعيل النشاط الاقتصادي،وهذه الإمكانيات لاتزال تشكل أهم عقبات تطور اقتصاد السوق في العراق.

2- يتمتع الاقتصاد العراقي بعدم الاستقرار السياسي والأمني مما يضع البنى المؤسساتية أمام تحديات اجتماعية وأخلاقية أكثر منها اقتصادية، وبلاضافة إلى ذلك التزامات الدولية تجاه المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وديون نادي باريس المستحق على العراق .

3- العراق يعتمد وبشكل مباشر على الريع النفطي، وهو سلعة خارج سيطرة الدولة،من حيث السعر وعوامل التحكم فيه،بينما هو يتحكم في الاقتصاد العراقي، وخلق معه التشوهات الهيكلية التي تعتمد عليه في إشباع حاجات العراق من السلع والبضائع.

4- تتقاطع مشكلة الفساد الإداري والمالي مع توجهات الدولة فيدعم وتحفيز القطاع الخاص ويعطل دوره المحوري في النشاط الاقتصادي، وهي تودي أيضا انعدام الإدارة السليمة للشركات الحكومية ولهذا تدنت إنتاجية هذه الشركات من المعروض السلعي و المنافسة القوية مع نصيراتها الأجنبية مما زاد الاعتماد على البضائع الأجنبية.

5- يعاني العراق من الفترات النعزلية الكبيرة خاصتنا أثناء فترة الحصار الاقتصادي وما شكله من غياب عن التطورات الكبيرة في مجال التقانة الحديثة للصناعة والصناعات الالكترونية، وهي التي تحدث الفارق في القيمة المضافة، وبالاضافة إلى ذلك التسويق الالكتروني عن طريق شبكات الانترنيت.

6- تركز استثمار القطاع الخاص في القطاع العقاري و البناء والتشييد باعتباره الأكثر ضمانا والأكثر ربحيا من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى،وهي المرحلة التي تلت قرارات التأميم، وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من استثمارات في القطاعات الصناعية المهمة لعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتوظيف تلك رؤوس الأموال.

7- أن التنمية متعددة الأوجه والاتجاهات لايمكن للقطاع الخاص تحملها وحده، وإنما يكون له الدور الاستراتيجي والأساسي في القطاعات الإنتاجية ذات الربحية التجارية. ولم يساهم في الشؤون الاجتماعية لعدم وجود هذه الثقافة في ظل القطاع العام.

التوصيات

1- يقع على عاتق البنى المؤسساتية إدارة شؤون المجتمع، ولهذا فعليها نشرة ثقافة وروح المسؤولية تجاه المجتمع والاقتصاد، من خلال تنضمي وتشريعي لقوانين التي تستند إلى مبادئ الدستور والتداول السلمي للسلطة بالانتخابات والممارسات الديمقراطية مما يعزز ثقة المواطن والاستقرار السياسي ليكون الضمان لإدارة الاقتصاد الوطني، وهو الشر الضروري لتنفيذ السياسات التنموية الهادفة لبناء القطاع الخاص في الاقتصاد

2- بناء نمط التنمية وفقا ليأت السوق يكون دور الدولة منظم ومصحح للاتجاهات سير النظام الاقتصادي وهي التي تخلق البيئة الاستثمارية،من خلال القوانين والأنظمة والإجراءات في مجال حماية حقوق الملكية والحد الفاصل بين استغلال تلك الحقوق وبين الاستيلاء على حقوق الآخرين

3- أن اختيار نمط للتنمية الاقتصادية يتطلب مؤسسات لديها القدرة والكفاءة لتنفيذ البرامج التنموية، وتكون وفقا لقدرات وطاقات البلد الاستيعابية، مرتكز على الاستقرار السياسي والمؤسسي المؤثر في القطاع الخاص.

4-أن أي عملية تنمية لايقدر لها النجاح ما لم تستند لقوانين التي تدعم الحقوق والحريات والرأي وتكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع، وهذا ما رينا ه في بناء المجتمع مع بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة في بداية القرن الماضي

5- على الدولة العراقية أتباع السياسة الحمائية الماركنتلية من اجل تحفيز و تشجيع القطاع الخاص الذي يوثر بدوره على تطوير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الاختراعات و الابتكارات في العملية الإنتاجية

6- نظرا لتمتع العراق بحتيطات نفطية هائلة الوفورات المالية التي توفرها،يمكن استخدام هذه الأموال في أنشاء صناديق سيادية تكون داعمة للاستقرار الاقتصادي و عمل بهذه الصناديق بدول الخليج العربي، تعمل على مشاريع البنى الارتكازية والاجتماعية ذات الأولوية الاقتصادية التي تسهم من رفع قدرات القطاع الخاص.

7- العراق بحاجة إلى خارطة استثمارية متكاملة تضع كافة القطاعات الاقتصادية فيها يسهل على المستثمرين المحلين أيجاد الشريك الأجنبي أو الدخول بشركات مساهمة مع بعض المستثمرين المحلين لانجاز مشاريع البنى الارتكازية و المشاريع الاستثمارية والإنتاجية،وهو يساعد الإدارة المحلية في أي المجالات تستثمر و يرفع كفاءة التخصيصات المالية للإدارة المحلية.

المراجع حسب ورودها في البحث

- (القطاع) بكسر القاف، تعني الاموال وهي تقريبا اقرب للحالة الوصفية لطبيعة وجود الملكية الخاصة

1- احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الاسلامي ، طبعة دار الجبل، مصر القاهرة 1981، ص 366 – 367

2- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، القاهرة 1967، ص 224

3 -البلاوي،حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 105-

4- جون بيج، وليندا فان غيلدر، المؤسسات والاستثمار والنمو في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ندوة دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت 1999، ص32

5- العناني، جواد، مستقبل القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة 1990 ص 873

6-، نفس المصدر السابق، ص 104

7- نفس المصدر، ص107

8- السامرائي،سعيد عبود، القاموس الاقتصادي الحديث، مطبعة المعارف، العراق، بغداد 1979 ص 78 – 79

9- البلاوي، حازم ، الاصلاح السياسي وإدارة الحكم ،ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره ،ص 231-233

10- عبد الرحمن، اسامة ،تنمية التخلف وإدارة التنمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان – بيروت، الطبعة الاولى ،1997 ،ص 43-45

11- البلاوي، حازم ،النظام الاقتصادي المعاصر ،مصدر سبق ذكره ،ص 44

12- عبد الفضيل، محمود ، من دفتر احوال الاقتصاد المصري ، كتاب الهلال ، مصر –القاهرة ،العدد 627، 2003 ، ص12.

13- دور القطاع الخاص في تمويل المشروعات البنية التحتية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ندوة القطاع الخاص ، مصدر سبق ذكره ، ص232-234

14- عبد الفضيل، محمود ، من دفتر احوال الاقتصاد المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

15 - (GDP) world Development Report، The world Bank 2002 P, 101- 103 .
16- (GDP) world Development. op، cit، p. 104.
17- S . Knack and P .Keefer، Polarization ، politics and Property Rights : Links Between In equality and Growth، The world Bank، August، 2000, P.14.
18- هرناندو دي سوتو ، رأس المال . لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في مكان أخر .ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص 84 – 85.
19- نفس المصدر ، ص 108 .
20- زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر، دار الملاك للفنون والآداب والنشر،العراق بغداد، الطبعة الثالثة، 2009، ص451
21- G.B .Price, "Protecting in teLLectuaL Property :How new Democracies stand to gain،" CIPE,1995، No3،P13.
22- A. Grief and E.kandeL, contract Enforcement Institutions: Historical Perspective and current status in Russia، LRIS Center، working Paper No92،1993،P3 -5
23- Governance كلمة فرنسية الأصل تعني القيادة الجيدة للسفينة الشراعية .
24- M.Olsen N.Sama and A.V.Swamy,Governance and Growth :A Simple Hypothesis Explaining Cross-Country,Differeances in Productivity Growth،LRIS Center، Working Paper No218,1998,P6-7 .
25- المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، تحرير سعود بريكات، علي بلبل، إبراهيم الكراسنة، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، ندوة تعقد كانون الأول ، ديسمبر 2006 ،ص 192 .
26- المؤسسات النمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص 227 – 228
27- جوناثان تشاركهام ، إرشادات لأعضاء مجلس أدارة البنوك ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، CEIP ، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،البنك الدولي ،سنة 2003 ،ص 12- 13 .
28- المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص 231.
29- H. Nasser، Competition Policy and Law in Egypt،ESCW, 2002،P24-25.
30- ندوة المؤسسات و النمو الاقتصادي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، 229-230.
31- جون سوليفان، الكسندر شكولنكوف، مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص،ركز المشروعات الدولية الخاصة CIEP، واشنطن دي سي،2005،ص 8
32- نفس المصدر السابق ، ص 12- 15 .
33- دور الحكومات الانماني في ظل الانفتاح الاقتصادي ، صندوق النقد العربي ، معهد الجلسات الاقتصادية / تحرير علي توفيق الصادق ، وليد عدنان الكردي ، أبو ضبي للطباعة والنشر ، أبو ضبي الأمارات العربية المتحدة ، سنة 2000ص67.
34- محمد علي زيني الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر ، مصدر سبق ذكره ،ص 200_204.
35- مرزوق، عاطف لأفي ، إشكاليات التحول الاقتصاد في العراق ، مصدر سيف ذكرى، ص 18
36- الأنباري ، صباح صادق جعفر ، الدستور ومجموعة القوانين الإقليم والمحافظات،مصدر سبق ذكره ص32،ص25
37- السعدي، صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث ، مصدر سبق ذكره،ص399-400
38- احمد ماهر دليل المدير في الخصخصة الدار الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية سنة 2003، ص 30 - 31 .

39- الأنباري، صباح صادق جعفر ، الدستور ، مصدر سبق ذكره،صفحات متفرقة.
40- حيدر غيبة، ماذا بعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية ،شركة المطبوعات ،بيروت لبنان ،الطبعة الثانية ، سنة 1995،ص300 .301
41- افربت هاجن، اقتصاديات التنمية، مركز الكتب الاردني، عمان،سنة 1988،ترجمة جورج خوري ص327-.328
42- حيدر غيبة ،ماذا بعد أخفاق الرأسمالية والشيوعية ، مصدر سبق ذكره ص 219_.221
43- النجار، سعيد ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية صندوق النقد العربي ، ابو ضبي الامارات العربية المتحدة سنة1988،ص 41_.43
44- جهود ومعلومات التخصيص في الدول العربية ،مصدر سبق ذكره ص9.
45- تقيم برامج التخصصية في منطقة الاسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا ،نيويورك ، الأمم المتحدة سنة 1999ص 38-36
46-نفس المصدر ، ص39
47- زينبي ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي ،الماضي والحاضر ، مصدر سبق ذكره ص.482
48- مرزوق، عاطف لأفي ، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ، مصدر سبق ذكره ص.93
49- فيجام ، هارفي واخرون ، برامج الخصخصة في العالم العربي دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية العدد 7 بدون تاريخ 17 _19.
50- نفس المصدر السابق،ص22-.23
51- نفس المصدر،ص25-27.
52- ماهر احمد، دليل المدير في الخصخصة ، مصدر سبق ذكره ،ص137

Institutional Structures and the Transformation of the Private Sector in Iraq

Abstract

Requires economic work finding built institutional paint strategies and policies are formulated general economic and clarity in its stated objectives and the involvement of all economic institutions, political and stakeholders to discuss all the issues of economic, financial, monetary and analyzed for the purpose of renewal energies and determine the duties and responsibilities, leaving full freedom to the private sector in the formation of institutions to carry out his duties economic, and that the institutional structures to create the right climate for the implementation of its economic policies, which would facilitate the task of the private sector, and this has been confirmed by the school institutional that institutional structures are appropriate framework that achieves a prerequisite for economic growth and development and is the school institutional structures function the natural evolution of society, authorized met with the views of politicians and economists, since you can not make economic reforms selective, ie does not fix economic institutions without reforming the political institutions of the state, so development must be comprehensive framework brings together all the institutional structures, where the word means (brown) a word structure Structure)) and signified linguistic word structures, that economic policies are a function expression for public policy of the state and trends determine the shape and economic system that a particular experience has shown beyond doubt, this vision, which can be seen clearly in the experience of Russia, which has followed a strategy (shock therapy), which was in accordance with the vision of the International Monetary Fund, which focused on the factors of production alone and do not cause changes similar institutional structures, while the experience of Bologna followed the alternative strategy (policy gradient) step by step in the transition to market mechanisms, are enabled to provide the institutional structures to be the solid ground that works to improve the effectiveness of the market economy

Key words / **Institutional Structures- Private Sector- Personal Property- Prorate Activity- House Hold Sector- proprietorship Rights- Governance- The Degeneration.**